

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع

رقم التبليغ:

٢٠٠٦ / ١ / ٢٨

بتاريخ:

ملف رقم: ٣٧٠٨ / ٢ / ٣٢

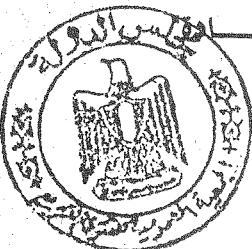
السيد / رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية

تحية طيبة وبعد ،،

فقد أطلعنا على كتابكم رقم (٣٢٢٨) المؤرخ ٢٠٠٥/٧/٢٧ بشأن النزاع القائم بين الهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية وبين الإدارة المركزية للتعاون بمحافظة القاهرة حول سداد مبلغ (١٠١٢) جنيهًا قيمة تكاليف ما تم نشره بالواقع المصرية .

وحاصل الواقع — حسبما يبين من الأوراق — أن الهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية قامت بنشر ملخص النظام الأساسي والنظام الداخلي لجمعية الإصلاح للإسكان التعاوني وذلك بناء على طلب الإدارة المركزية للتعاون بمحافظة القاهرة حيث بلغت قيمة تكاليف النشر (١٠١٢) جنيهًا ، فطالبت الهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية الإدارة المركزية للتعاون بمحافظة القاهرة بسداد المبلغ المذكور ، إلا أن الإدارة المذكورة امتنعت عن السداد استناداً إلى إعفائها من تكاليف النشر طبقاً للمادة ١٠/٦٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن التعاون الإسكاني . لذا فقد طلبتم عرض الموضوع على هيئة الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع .

ونفيد أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨ من يناير سنة ٢٠٠٦ م الموافق ١٨ من ذى الحجة سنة ١٤٢٦ هـ ، فتبين لها أن المادة رقم (١) من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٩٠١ لسنة ١٩٦٧ العدل بالقرار رقم ١٦٩٨ لسنة ١٩٧٤ يلزمه بإصداره تنظيم الجريدة الرسمية تنص على أن " تنشر بالجريدة الرسمية القوانين والقرارات الصادرة من رئيس الجمهورية ومن السادة نواب رئيس الجمهورية بما يختصون أو يفوضون فيه من السيد الرئيس . كما تنشر بالجريدة الرسمية القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء فيما يفوض في رئيس الجمهورية " وان المادة (٣) من ذات القرار تنص على أن " يكون للجريدة الرسمية ملحق مستقل يسمى الواقع المصرية . وتنشر بالواقع المصرية جميع القرارات عدا ما ذكر في المادة الأولى ، وغير ذلك مما تقضى القوانين والقرارات بضرورة نشره " كما تبين للجمعية أن المادة ١٠/٦٦ من قانون التعاون الإسكاني الصادر بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ تنص على أن " تعنى وحدات التعاون الإسكاني من أجسor النشر في الواقع المصرية التي تم تفييداً لاحكام هذا القانون . على أن يقتصر الإعفاء بالنسبة للاتحاد على ما نصت عليه البنود (٤)، (٥)، (٦)، (٧)، (٨)، (٩)، (١٠) من هذه المادتين



واستظهرت الجمعية العمومية لما تقدم أن المشرع حرصاً منه على حرية الأفراد في تكوين الجمعيات التعاونية لبناء المساكن فقد نظم سبل وإجراءات تأسيسها في قانون التعاون الإسكاني ، فاشترط لشبيث الشخصية الاعتبارية للجمعية أن يكون لها نظام أساسى مكتوب تلتزم الجهة الإدارية بقيد ملخصه في السجل المعد لذلك، وحرصاً من المشرع على اطلاع الكافة على ملخصات النظم الأساسية للجمعيات، فقد ألزم الإدارة المركزية للتعاون باتخاذ إجراءات نشر ملخص النظام الأساسي للجمعية بالوقائع المصرية على أن يكون النشر بدون مقابل .

هو ما يستفاد منه أن المشرع قد أنشأ التزاماً قانونياً على عاتق كل من الإدارة المركزية للتعاون بمحافظة القاهرة والهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية تلتزم به كلتاها دون أن يكون لأي منهما إرادة في إنشاء هذا الالتزام أو التخلل منه . وإنما يكون تنفيذ ذلك الالتزام محض أداء إداري لواجب قانوني استوجبه المشرع لاختيار في أدائه من عدمه .

ولما كان ثابت أن الهيئة العامة لشئون المطبع الأنبوبية قامت بنشر ملخص النظام الأساسي والنظام الداخلى لجمعية الإصلاح للإسكان التعاوني وقد بلغت قيمة تكاليف النشر (١٠١٢) جنيهاً فأن ما قامت به الإدارة المركزية للتعاون بمحافظة القاهرة والهيئة العامة لشئون المطبع الأنبوبية لا يعد عقداً يرتب التزامات متبادلة في ذمة طرفيه، إذ لا إرادة لأى منهما في إنشاء ذلك الالتزام أو التخلل منه، بل هو التزام قانوني واقع على كلتا الجهةين ، الأمر الذى لا يكون معه لطلب الهيئة العامة لشئون المطبع الأنبوبية من سند ، ويتعين معه رفض ذلك الطلب .

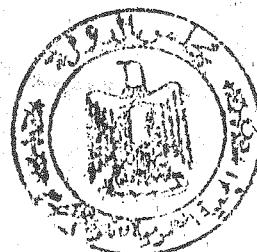
لِذْلِكَ

انتهت الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع إلى رفض طلب الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية إلزام محافظة القاهرة بأداء مبلغ ١٠١٢ جنيهًا تكاليف نشر ملخص عقد التأسيس والنظام الداخلى لجمعية الإصلاح للإسكان التعاوني، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله ... كاتب

رئيس الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع

جمال رسمى
المستشار / جمال السيد معروج
للنائب الأول لرئيس مجلس الدولة



٢٠٠٧ / / تحریراتی